بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

كليــة الحقـوق
قسم القانون العام

الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري في دولة الكويت

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من :

الباحث / حامد مصبح ناصر العازمي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ. د / ربيع أنور فتح الباب **رئيساً ومشرفاً**

أستاذ القانون العام ووكيل الكلية لشؤون الطلاب الأسبق

بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ. د / محمد سعيد أمين **عضـواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة عين شمس

أ. د/ جمال جبريل **عضـواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة حلوان

٢٠٢٠م

كليــة الحقـوق
قسم القانون العام

صفحة العنـوان

اسم الباحث : حامد مصبح ناصر العازمى

اسم الرسالة : الرقابـة القضـائية علـى قـرارات الضـبط الإداري في دولـة الكويت "دراسة مقارنة "

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم التابع له : القانون العام

الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج : ٢٠٠٧

سنة المنح : ٢٠٢٠

كليــة الحقـوق
قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث : حامد مصبح ناصر العازمى

عنوان الرسالة: الرقابة القضائية علـى قـرارات الضـبط الإداري في دولـة الكويت "دراسة مقارنة "

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ. د / ربيع أنور فتح الباب **رئيساً ومشرفاً**

أستاذ القانون العام ووكيل الكلية لشؤون الطلاب الأسبق

بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ. د / محمد سعيد أمين **عضـواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة عين شمس

أ. د/ جمال جبريل **عضـواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة حلوان

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين﴾.

جدير بى لأن أقدم وافر شكرى وعظـيم امتنـانى **لأستاذى الفـاضل الأستاذ الدكتور / ربيع فتح الباب** أستاذ القانون العام بكلية الحقـوق، جامعة عين شمس ووكيل الكلية لشؤون الطلاب الأسبق ((**المشرف على الرسالة رئيس لجنة الحكم والمناقشة**)).

على قبول سيادته بالإشراف على هذه الرسالة وتقويمهـا، وبإرشـادى – بملاحظاته التقويمية وآرائه السديدة وتوجيهاته الناصحة التي رفعت مـن قيمة بحثى وقادتنى على طريق العلم نحو النفع والرشاد. لقد وجـدتك – سيدى – عالمًا ثبتا وأبا حنونا، فلك الثناء الجزيل.

كما أقدم خالص شكرى إلى عضوى لجنة المناقشة الكـريمين **الأسـتاذ الدكتور / محمد سـعيد أمـين،** أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكليـة الحقوق جامعة عين شمس.

والأستاذ الدكتور / جمال جبريل، أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة حلوان.

لقبولهما قراءة هذه الرسالة وتصويب أخطاء صاحبها وتوجيهه نحو بلوغ الكمال لهما الشكر بقدر ما صرفا من وقتهما وبذلا من جهد فـي قـراءة الرسالة وتقويمها، والله أسأل أن يبارك فيهما ويرفع قدرهما ويجزيهما عن الباحث ورسالته خير الجزاء.

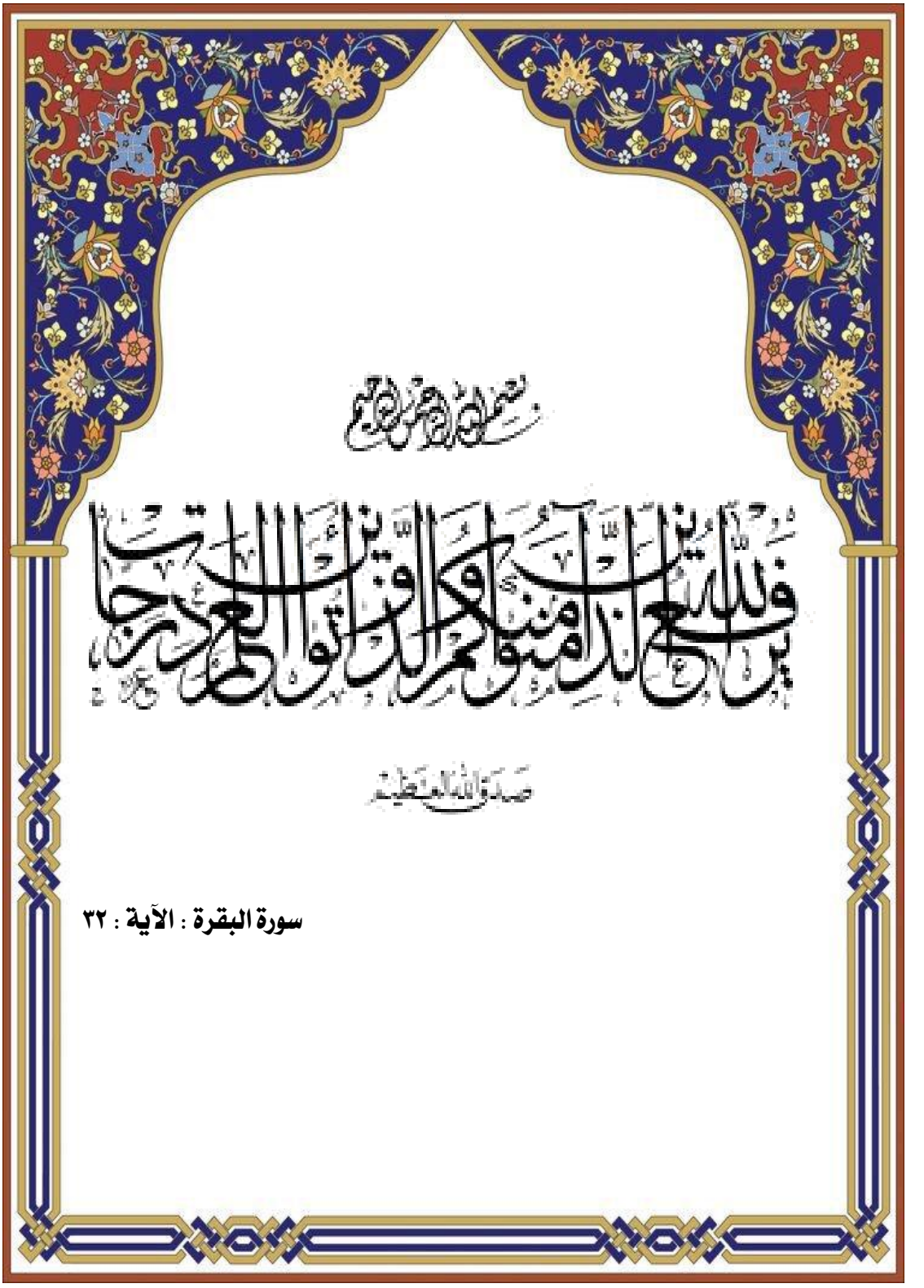

سورة البقرة : الآية : ٣٢

مقدمة

لا شك أن النظم الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية لأية أمة من الأمم هي حصيلة تفاعل عوامل مرتبطة ومتصلة ببيئتها وحضارتها وتجاربها في ماضياها وحاضرها. ومهما اختلفت أشكال هذه النظم وتعددت أنواعها فهي لازمة من لوازم حياة المجتمع وتقدمه ورقيه، وهل يوجد مجتمع لا شكل له ولا تنظيم؟. إن لكل مجتمع نوعا من التنظيم، فتراه يخضع لرقابة قواعد وضوابط اجتماعية وقانونية ودينية تنظم روابط الأفراد وسلوكهم الاجتماعى؛ فتحد من حريتهم المطلقة وتكبح جماح رغباتهم الواسعة بغية ضمان بقائهم واستقرارهم وعيشهم بسلام وطمأنينة. ولولا هذا لكان المجتمع في حالة من الفوضى تصبح معها الحياة شاقة لا تطاق إن لم تكن مستحيلة[١]. الحديث عن الحرية والديمقراطية، حديث الأمس واليوم والغد تتلقاه القلوب والأرواح بمتعة وبهجة لأنه حديث الفطرة والطبيعة، ويمثل الإنسان في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة الغاية والهدف النهائي ويعتبر القانون الدستورى الوسيلة الأساسية لتزويده بالحقوق والحريات والضمانات الأساسية في مواجهة السلطات الحاكمة للدولة بمختلف هيئاتها وأشكال أنظمتها السياسية [٢].

---

(١) القاضي وليم أو. دوكلاس، الحرية في ظل القانون، ترجمة د. إبراهيم إسماعيل الوهب، مراجعة. د. محمد نورى كاظم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٤، ص ٨.

(٢) د. عبدالحميد متولى : الحريات العامة نظرات تطورها وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ١٢، د. طعيمة الجرف : الحريات العامة بين المذهبين الفردى والاشتراكى، مكتبة نهضة مصر، بدون تاريخ، ص ١، د. كريم يوسف أحمد كشاكش : الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون تاريخ ص ٩، د. محمد عصفور، وقاية النظام الاجتماعى باعتبارها قيداً على الحريات العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦١،ص٣، د. عبدالمنعم محفوظ : علاقة الفرد بالسلطة الحريات العامة وضمانات ممارستها، دراسة مقارنة، المجلد الأول والثانى، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ص ٢٧٤، د. عدنان حمودى الجليل، نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون تاريخ، ص ٤، د. منيب محمد ربيع، ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الإدارى، رسالة دكتوراه، كليه

ويعد استتباب النظام العام في الدولة بعناصره الثلاث : الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، أهم حقوق الدولة التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق سلطات الضبط الإدارى [١].

وبالتالي؛ تعد وظيفة الضبط الإداري من أولى واجبات الدولة وأهمها؛ فهى تعتبر ضرورية لازمة لاستقرار وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها، فبدون تلك الوظيفة تعم الفوضي وينهار النظام الاجتماعي وطالما كانت هذه الوظيفة بحق عصب السلطة العامة وجوهرها، وكانت مهمتها مقدمة على سائر وظائف الدولة الأخرى؛ ولذلك لم يكن غريبا أن تكون هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التى اضطلعت بها الدولة منذ التاريخ القديم حتى الآن [١].

وترجع أهمية هذه الوظيفة وحيويتها وضرورتها إلى قيامها على أكثر الأمور حيوية فى المجتمع فهى تهدف الى حماية نظام الدولة وكيانها الاجتماعي والسياسي

الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص ١٢٥، د. عبدالحكيم حسن العيلى، الحريات في الفكر والنظام السياسى في الإسلام، دراسة مقارنة، دار الفكر العربى، ١٩٧٤، ص٥، د. ثروت عبدالعال أحمد، الحماية القانونية للحريات بين النص والتطبيق، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٥، د. علياء سرايا، النظرية السياسية، دراسة في قيمة الحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ٧، د. عبدالواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعى والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية،١٩٩١، ص ٧.

(١) د. سعاد الشرقاوى، نسبية الحريات العامة وإنعكاساتها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية العربية، ١٩٧٩ ص ٢٩. د. محمد محمد بدران، الطبيعة الخاصة للضبط الإدارى والآثار القانونية المترتبة عليها " دراسة في القانونين المصرى والفرنسى "، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٣.

(٢) د. ممدوح عبدالحميد، سلطات الضبط الإدارى في الظروف الاستثنائية " سلطات البوليس في قوانين الطوارئ " دراسة مقارنة، بدون دار نشر، ١٩٩٢، ص ١١.